جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتاب دورى رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٦

بمناسبة صدور منشور عام وزارة المالية رقم (٩) لسنة ٢٠١٦ للتأكيد على ما تضمنه قرار السيد المهندس / رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٢) لسنة ٢٠١٥ بتحقيق الإنضباط المالى وضرورة إلتزام الجهات الإدارية بالسياسة العامة للدولة واتخاذ كافة الإجراءات التى من شأنها تحقيق التفعيل الحقيقى لتطبيق المرحلة الأولى من مشروع الدفع والتحصيل الإلكترونى وتفعيلاً لمتطلبات المرحلة القادمة من ضرورة استكمالها هى ومنظومة ميكنة إدارة ماليات الحكومة (*GFMIS*) دعماً للرقابة المالية وضبط وترشيد الإنفاق .

وقد تضمن المنشور بعاليه التنبيه على كافة أجهزة الدولة الإلتزام بأحكام المادة (٣٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية **مع ضرورة التأكيد على ما يلى** :-

١- عدم نقل أى من السادة العاملين بالوحدة الحسابية وبخاصة الذين تم تدريبهم على منظومة الدفع والتحصيل ومنظومة ميكنة إدارة ماليات الحكومة الـ (*GFMIS*) خارج الوحدة الحسابية إلا بعد موافقة ممثل وزارة المالية بالجهة الإدارية كتابة وتوفير البديل المناسب فى حالة الموافقة ، وذلك ضماناً لإستمرارية العمل واكتمال المنظومة واتخاذ إجراءات التسليم والتسلم للأجهزة الإلكترونية ضماناً لعدم الإخلال بالمنظومة .

٢- إلتزام كافة الجهات الإدارية بتفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى لكافة المستفيدين.

٣- أن تراعى الهيئات الإقتصادية عدم نقل أى من السادة العاملين بالوحدة الحسابية وبخاصة الذين تم تدريبهم على منظومة الدفع والتحصيل ومنظومة ميكنة إدارة ماليات الحكومة الـ (*GFMIS*) إلا حال قيام ضرورة ملجئة لذلك ، وبعد التنسيق مع ممثل وزارة المالية بالهيئة ، مع مراعاة تدبير بديل مناسب ، وكذلك الحرص على تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى لكافة المستفيدين .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإدارى بالدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والهيئات الخدمية والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم بكل دقة .

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

"محاسب / كارم محمود يوسف "

تحريرا فى : /١٢/٢٠١٦